2024

فينيق
PHOENIX

إسرائيل ومعضلة اليوم التالي للحرب

تحديات الواقع والسيناريوهات المحتملة

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

د. منصور أبو كريم
باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

إسرائيل ومعضلة اليوم التالي للحرب

(تحديات الواقع والسيناريوهات المحتملة)

د. منصور أبو كريم

باحث في الشؤون السياسيّة والعلاقات الدوليّة

غزة فلسطين 2024

المحتويات

مقدمة	3
أولًا: التَّحدِّياتُ الأمنيَّةُ والإنسانيَّةُ لإسرائيل فِي قطاع غزَّةَ	4
ثانيًا: الخلافات الأمريكيَّةُ الإسرائيليَّة حول إستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب	11
ثالثًا: سيناريوهات اليوم التالي للحرب	15
خاتمة	23

مقدمة

منذ أن أعلنت إسرائيلُ الحربَ على قطاع غزة وضعت أهدافها المتمثلة في القضاء على القدرات العسكريَّةِ للفصائلِ الفلسطينيَّة، والقدرات السُّلطويَّةِ لمنظومة حكم حركةِ حماس في القطاع، وبدأ الحديثُ عن معضلة اليوم التالي للحرب، خاصة في ظل بروز نقاطِ خلافٍ جوهريَّةٍ بين حكومة نتنياهو وإدارة بايدن على إستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب. فإسرائيل التي أعلنَتْ على لسان نتنياهو أنها لن تسمح بعودة السلطةِ الفلسطينيَّةِ للقطاع لضمان استمرار فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ، بهدف استمرار التَّنكُّرِ لأسس التَّسوية ومبدأِ حلِّ الدَّولتينِ، لم تطرح حتى الآن رؤيةً أو خطةَ عملٍ قابلة للتنفيذ لمعضلة اليوم التالي للحرب.

يُعدُّ غياب الخطة الاستراتيجيَّةِ لإدارة قطاع غزة بعيدًا عن حكم حركة حماس- كما حددت إسرائيل في أهداف الحرب-أمرًا صعبًا، ويضع المستوى السياسي والأمني والعسكري فيها أمام معضلة كبرى، ويفتحُ البابَ أمامَ طرح مجموعة من التَّساؤُلات حول ماهيَّة التحدِّياتِ الأمنيَّةِ والإنسانيَّةِ لغياب الخطة الواقعيَّةِ لإدارة قطاع غزة بعد انتهاء المعارك العسكريَّة؟ فما طبيعة الخلافات الأمريكيَّة الإسرائيليَّةِ حول إستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحربِ؟

كما أنه يفتح الباب أمام العديدِ من السِّيناريوهات حول مستقبل حكم قطاع غزَّةَ، خاصَّة في ظلِّ تحدِّيات المعارك العسكريَّة للجيش الإسرائيلي في القطاع، وبروز العديد من الخلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكيَّةِ وحكومة نتنياهو حول مستقبل القطاع وجهود التَّسوية السِّياسيَّةِ.

أولًا: التَّحدِّياتُ الأمنيَّةُ والإنسانيَّةُ لإسرائيل فِي قطاع غزَّةَ

من المنتظر أن تواجه إسرائيل العديد من التَّحدِّيات الأمنيَّةِ والإداريَّةِ والإنسانيَّةِ والاقتصاديَّةِ خلال مرحلة ما بعد توقُّفِ المعاركِ العسكريَّةِ، فحكم 2.3 مليون فرد في قطاع غزة في ظل حالة الدمار الشَّامل، وتوفير احتياجاتهم الأساسيَّةِ من (مأكل ومشرب وملبس) ليس بالأمر السهل، خاصَّة فِي ظلِّ رغبة حكومة الاحتلال في عدم التعاطي بشكلٍ مباشرٍ مع السُّكان، كما حدث عندما احتلت إسرائيلُ قطَاعَ غزَّةَ، وفرضتِ الحكمَ العسكريَّ، عبرَ إصدارِ مجموعةٍ منَ القرارتِ العسكريَّةِ التي أسَّستْ مِن خلالها لمنظومَةِ حكم خاضعٍ لها بصورة كلية عقب حرب عام 1967.

فقد عملت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، على قطع الصِّلةِ السِّياسيَّةِ بين سكان الضفَّةِ والقطاع من جهة ومحيطها العربي من جهة أخرى، وتقويض جميع الآليَّات السِّياسيَّةِ التي كانت قائمةً مع النِّظامين السِّياسيَّينِ المركزيَّينِ فِي مصر والأردن، عَلى قاعدَةِ حظر جميع الأنشطة السِّياسيَّةِ التي كانت قائمةً قبل الاحتلال، والتي كان يتمُّ التعبير عنها رسميًّا عبر ممثلي هذين النِّظامين في الضفَّة والقطاع، أو تلك التي يتمُّ التَّعبيرُ عنها شعبيًّا عبر الأحزاب السِّياسيَّةِ السَّائدةِ والنَّقاباتِ والمُؤسَّسات الشَّعبيَّةِ، وسادَ نظامُ الحكمِ العسكريّ بقوانينِه وتشريعاته وإجراءاتِه إلى جانب "سياسة الأمرِ الواقع" من مصادرة الأراضي واستيطانِهَا، والسَّيطرة الكاملة على الموارد المائيَّةِ الفلسطينيَّةِ وما إلى ذلك[1].

لقد اشتقَّتْ إسرائيلُ سياساتِهَا الأمنيَّةَ تجاه قطاع غزة من مجمل إستراتيجيَّتِهَا تجاه الشعب الفلسطينيّ والقضيَّةِ الفلسطينيَّةِ،[2] يبقى المحدّدُ الأمنيُّ عاملًا أساسيًّا في بناء السُّلطات الإسرائيليَّةِ لسياساتِهَا تجاه الفلسطينيّين، وكذلك محيطها الإقليمي، ويعودُ ذلك لعقيدةِ جابوتينسكي القائلة بالحائط الحديديّ. ويرتكز البعد الأمني على ثلاثة محاور: التَّفوُّق الأمنيّ، والسَّيطرة الأمنيَّة، والاستقرار الأمنيّ[3].

عقب حرب عام 1967 مباشرة أسندت سلطاتُ الاحتلال الإسرائيليّ لقيادة الجيش مسئولية التَّشريعِ والإدارة، وأصبح القائدُ العسكريُّ هو المسئول عن السُّلطتين التشريعيَّةِ والتَّنفيذيَّةِ، إضافة إلى هيمنة السُّلطة العسكريَّةِ على الواقع المدنيّ، حيث أصدر القائدُ العسكريُّ أمرًا عسكريًّا

---

(1) أحمد، أبو هدبة، واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال وحتى الانتفاضة، (مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 48، بيروت 2004) ، ص 46.

(2) محمود، محارب، **سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة**، (مجلة سياسات عربية، العدد 45، الدوحة، تموز/يوليو 2020) ص 112.

(3) إبراهيم، خطيب، **تأثير السياسات الإسرائيلية في النضال الفلسطيني: محطات مفصلية وسياسات مركزية**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2023) ص 9.

يحمل رقم (2) بموجبه يتم نقل الصَّلاحياتِ التَّشريعيَّةِ والتَّنفيذيَّةِ له[1]، وتضمَّن الأمرُ العسكريُّ رقم 2 لسنة 1967 أيضًا إلغاءَ أيَّةِ قوانين سارية المفعول في المناطق المحتلَّة في حال تعارضها مع الأوامرِ الصَّادرة عن إدارة الاحتلال. وبناءً على الأمر العسكريّ رقم 947 لسنة 1981، نقلت جميع الصَّلاحياتِ القانونيَّةِ والإداريَّةِ إلى ما سُمِّي بـ " الإدارة المدنيَّةِ " التي أسِّست حديثًا في حينه. كما احتفظت المحاكم العسكريَّةُ واللِّجان العسكريَّةُ المشكَّلة بولاية كاملة على قضايا في مسائلَ جنائيَّةٍ معيَّنةٍ وجميع منازعات الأراضي والضرائب والمصادر الطبيعيَّةِ والأمور الماليَّةِ. ومنذ عام 1967 صدر في الضفَّة الغربيَّةِ وقطاع غزَّةَ ما يقارب الـ 2500 أمر عسكري، بالإضافة إلى عدَّةِ أوامر أخرى لم يتم نشرُهَا[2]. وأعلنت السُّلطات العسكريَّةُ الإسرائيليَّةُ الأراضي الفلسطينيَّةَ المحتلّة "منطقة مغلقة"، وفرضت على المواطنين الفلسطينيّين الحصول على تصاريح من السُّلطات العسكريَّةِ عند الدُّخول أو الخروج من الأراضي المحتلة، وفي أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 1967، قام الجيش الإسرائيليُّ بإجراء تعداد للفلسطينيّين المتواجدين في الأراضي الفلسطينيَّةِ المحتلّة، وأصبح هذَا التَّعدادُ المرجعَ الأساسيَّ للسِّجل السُّكانيّ الخاصّ بالفلسطينيّين المتواجدين هناك، وقضت الأوامرُ العسكريَّةُ الإسرائيليَّةُ بألَّا تُمنح الجنسيَّةُ الإسرائيليَّةُ لحاملي بطاقات الهُويَّة؛ ولكن يُسمح لهم بالإقامة، والعمل، والملكيَّةِ الخاصَّةِ، والميراث في الأراضي المحتلة[3].

بهدف ضمان السَّيطرةِ على كامل الأراضي الفلسطينيَّةِ المحتلَّة عام 1967، عملت إسرائيلُ لتُغيّرَ الواقعَ الإداريَّ القائم، وفرضت نظام الحكم العسكري عليها، وحلّت جميع الدَّوائر والمؤسَّسات والبلديات والهيئات والمنظمات الرسميَّة والشَّعبيَّةِ، وحظرت مختلفَ الأحزابِ السِّياسيَّةِ التي كانت قائمةً، العلنيَّة منها وشبه العلنيَّة، وأصدرت سلسلةً من القوانين والقراراتِ والإجراءاتِ، علاوةً على أكثر من 40 أمرًا عسكريًّا منذ عام 1967وحتى أوسلو، بالإضافة إلى أوامر التعيّينات المتعلّقةِ بالدَّوائرِ والبلدياتِ، ويمكن تلخيصُ مجملِ السِّياساتِ الإسرائيليَّةِ التي عمِلَ "دايان" علَى تحقيقِها لخلق ما اصطلح عليه بـ"سياساتِ الأمرِ الواقعِ" على النَّحوِ التَّالي[4]:

---

(1) سليم، الجنيدي، **المستقبل السياسي للأراضي المحتلة**، (مجلة شئون عربية العدد 60، جامعة الدول العربية، القاهرة 1989)، ص52.

(2) تقرير حقوقي: **النظام القضائي الفلسطيني "مراحل التطور التاريخي للنظام القانوني الفلسطيني"** (معهد الحقوق جامعة بيرزيت، بدون سنة نشر، رام الله فلسطين) في https://bit.ly/3YPcnCb.

(3) تقرير بعنوان: **السيطرة الإسرائيلية على إقامة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة**، (Human Rights Watch, February 5, 2012,) في https://bit.ly/47J3BK5.

(4) المرجع السابق، ص 45-46.

1. السَّيطرةُ الماديَّةُ على الأرضِ والموارد المائيَّةِ من خلال نظامٍ متشدِّد للحدِّ من التَّوسُّعِ العمرانيّ لسكان الضفَّةِ والقطاع، وتحديد إمكانية استغلال الموارد المائيَّةِ بالنسبة للفلسطينيّين.
2. دمج شبكات المياه والكهرباء والطرق وجميع الدوائر المدنيَّةِ والخدماتيَّةِ بالشَّبكاتِ والدَّوائرِ والمؤسَّسات والوزارات الإسرائيليَّةِ.
3. امتصاص الاقتصاد الإسرائيليّ (وخصوصًا قطاعات البناء والخدمات) للعمالة الفلسطينيَّةِ غير الماهرة.
4. إلحاق اقتصاد الأراضي المحتلَّة في الضفَّة والقطاع بعجلة الاقتصاد الإسرائيليّ، وتحويل السُّوق فيهما إلى سوق حرة للسِّلع الإسرائيليَّةِ.

كما نشطت سلطاتُ الاحتلال بالإسراع في تنفيذ المخطط الاستيطانيّ في قطاع غزة، فقد عملت حكومات حزب العمل ومن بعدها الليكود على الإسراع في بناء المستوطنات في شمال القطاع وجنوبه ووسطه بهدف السيطرة عليه وتجزئته، والتحكم في طرق المواصلات، والسَّيطرةِ على المياه الجوفيَّةِ، وتبرير وجود الجيش الإسرائيليّ على المفترقات الرئيسيَّة بحجة حماية المستوطنين.

لقد سارعت إسرائيل في إنشاء عدّة مستوطنات في قطاع غزّة، بذريعة دينيَّةٍ وتاريخيَّةٍ مزيّفةٍ، بُنيت على أساس باطل من قبل زعمائهم الدينيّين، وقياداتهم في الحركة الصّهيونية، فقد سيطرت إسرائيلُ على حوالي 4300 دونم بعد حرب عام 1967م[1]، ويقول شمعون بيرز عن مستوطنات غزّة: "كنّا ننظر إلى المستوطنات بصورة أساسيَّةٍ على أنها منشآت عسكريّة دفاعيَّةٌ"[2].

في ضوء عدم رغبة إسرائيل – حتى الآن- في عدم تكرار إجراءاتها العسكريَّةِ لإنشاء نظامِ حكمٍ مدنيٍّ خاضع للسُّلطةِ العسكريَّةِ بصورةٍ مباشرة في قطاع غزَّةَ، فمن المنتظر أن تواجَه تحدّيات جمّة تتمثَّلُ في انشار السِّلاح بكثافة في القطاع، نتيجة تحوُّلِهِ لمخزن سلاح كبير خلال سنوات حكم حركة حماس، حيث وفرت الفرصة للعديد من الأجنحة العسكريَّةِ للعمل تحت غطاءٍ وسيطرةٍ من كتائب القسَّام، وبدعم مباشرٍ وغير مباشرٍ من إيران وحلفائِها في المنطقة.

---

(1) عطية، إحسان نزار، **مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967م -1980م**، (جمعية الدراسات العربية، بدون سنة نشر القدس) ص30.

(2) ربيع، حمودة، **قطاع غزة بين الكيانية والإدارية والسياسية (دراسة مقارنة بين حكم الإدارة المصرية والاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية وحكم حركة حماس)** (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2015)، ص 56.

لمواجهة هذه التحدّيات صاغت إسرائيلُ خطَّةً تقوم على الحكم المدنيّ - روابط قرى جديدة- والاحتفاظ بالسَّيطرة الأمنيَّة في يد الجيش الإسرائيليّ، والقضاء على حكم حركة حماس، وعدم عودة السُّلطةِ لضمان فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ.

قدم وزيرُ الدِّفاع الإسرائيليّ يوآف غالانت، خطة لكايبنيت الحرب ترتكز على أساس حكم العشائر والمخاتير بهدف إعادة إحياء ما كان يعرف بروابط القرى، وهي الخطة التي حاولت إسرائيلُ تنفيذَها في الأراضي الفلسطينية بعد عام 1967، لإقامة نظامِ حكمٍ مدنيّ بعيدٍ عن وصاية منظمة التحرير الفلسطينيَّةِ، التي كانت تسيطر على مقاليد الأوضاع من خلال التَّواصل مع رؤساء البلديَّات والمجالس القرويَّةِ.

الخطة وفق تصورات غالانت والمؤسَّسة العسكريَّةِ والأمنيَّةِ تقومُ على إنشاء "لجنة مدنيَّةٍ" تابعة للجيش الإسرائيليّ تشرفُ على قطاع غزة، وتكون مهمَّتُها الأساسيَّةُ إبعادَ حركةِ (حماس) عن الحيّز المدنيّ الفلسطينيّ، ومنعَها من السَّيطرة على المساعدات التي تدخلُ القطاع في ظلِّ الحرب، وَفق الرِّواية الإسرائيليَّةِ[1].

وفق صحيفة معاريف العبريَّة، وتحت عنوان:" بدون حماس وبدون السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ وتحت رقابة إسرائيليَّةٍ: خطَّةُ الجيوبِ في قطاع غزَّةَ" ، تقوم على أساس تأسيس جيوب سكانيَّة، أو مجمَّعات سكانيَّةٍ، لا يكون فيها سكانٌ من المؤيّدين لحماس، تشرف عليهم هيئةٌ فلسطينيَّةٌ، والأمن يكون بمسؤوليَّةِ ضابط إسرائيليٍّ، الفكرةُ قائمة على أساس تعاون إسرائيليٍّ مع السُّكان المحليّين، وتعملُ على استبعاد القوَّتينِ الرئيسيَّتين حماس والسُّلطةِ الفلسطينيَّةِ، فلا يكونُ لهم دور في التَّجربة، وفي هذه الأيَّام يبحثون عن مواطنين من غزَّةَ مستعدّين للتعاون في المرحلة الأولى، على الورق/نظريًّا تبدو الخطةُ الإسرائيليَّةُ ممكنةً،

والسؤال، ما الذي يمكن أن يتشوش خلال تنفيذ مثل هذه الخطة؟[2].

حدد نتنياهو نزع السِّلاح والقضاء على التَّطرُّف من بين الأهداف التي يجب تحقيقُها على المدى المتوسط؛ لكنه يشترط لعمليَّةِ إعادة إعمار قطاع غزَّةَ- الذي دمر الهجومُ الإسرائيليُّ جزءًا كبيرًا منه- أن يتم نزع سلاحه بشكل كامل. "تجريد غزة من السلاح بشكل كامل... بما يتجاوز متطلبات الحفاظ على النظام العام". ويقترح نتنياهو أن يكون لإسرائيل وجود على الحدود بين غزة ومصر

(1) وتد، محمد، صاغها غالانت.. خطة إسرائيلية "لحصار" حماس ونقل المساعدات لتجار غزّيين، الجزيرة نت، 9 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/moved57.

(2) دراغمة، محمد، بدون حماس وبدون السلطة الفلسطينية وتحت رقابة إسرائيلية: خطة الجيوب في قطاع غزة، مدار نيوز، 16 فبراير 2024، متاح https://madar.news/?p=306187.

جنوبي القطاع، وأن تتعاون مع مصر والولايات المتحدة في تلك المنطقة لمنع محاولات التهريب، بما يشمل معبر رفح[1].

ستحافظ إسرائيلُ على حريَّةِ العمل في قطاع غزة بأكمله دون حدٍّ زمنيٍّ، وستقيم منطقة أمنيَّةً في المنطقة المتاخمة لإسرائيل داخل قطاع غزة طالما توجد حاجة أمنية لذلك. كما أن هناك مجموعة من الشُّروطِ المباشرةِ يجب أن تتحقق مع نهاية الحرب، أهمها تدمير القدرات العسكريَّةِ والبنية التحتيَّةِ الحكوميَّةِ لحماس والجهاد وإعادة الأسرى، ومنع التهديد من قطاع غزة مع مرور الوقت[2].

إن خطة مثل تلك التي قدمها نتنياهو لن تحقق أهدافها، وبالتأكيد لن تقربه من أي دولة عربيَّةٍ في المنطقة. إن الدمار الهائل وعمليات القتل غير المسبوقة في قطاع غزة سوف تؤجِّج المزيدَ من أجيال الغضب من الشباب الفلسطينيِّين، وحتى لو كان هناك بعض المتعاونين- في ظل الجوع والمشقة- الذين سيتولون إدارة المناطق في جميع أنحاء قطاع غزة، فسوف يُنظر إليهم على أنهم أقزام يخدمون، وليس كقادة شرعيِّين.[3]

خطة وزير الدِّفاع الإسرائيليّ يوآف غالانت لليوم التالي للحرب، أكد فيها أن حماس لن تعود للسَّيطرةِ على غزة، وأن إسرائيل ستحتفظ بالحريَّةِ في تنفيذ العمليَّات العسكريَّةِ. وأشار إلى أن إسرائيل لن تكون مسؤولة عن الحياة المدنية في غزة، وأنه من المقرر أن تدير هيئات فلسطينيَّةٌ القطاع، وتتضمَّنُ الخطةُ إنشاء آلية متعددة الأقطاب للحكم المدني في القطاع، والتي تضم قوة متعددة الجنسيات، وآلية إدارة فلسطينيَّةٍ، ومصريَّةٍ وإسرائيليَّةٍ[4].

وحسب الخطة، فإن القوة متعددة الجنسيَّات يجب أن تقودها الولايات المتحدة ودولٌ غربيَّةٌ وعربيَّةٌ معتدلة، ويجب السَّماح للوكالات الدوليَّة المهتمَّة بالمساعدة لإعادة بناء غزة، فيما تتشكل الإدارة الفلسطينيَّةُ، من لجان محليَّةٍ وجهات "غير معادية لإسرائيل"، بحيث توافق إسرائيلُ على تعيينهم.

الخطة التي أعاد نتنياهو صياغتها وطرحها من جديد لمستقبل غزة، شكلت خطوة غير متوقعة في توقيتها وبنودها، وهي تعيد خلط الأوراق والمواقف بالنسبة للحرب الجارية في القطاع ومصيرها، نظرًا لما تحمله من إعلان نوايا وتوجُّهات مثيرة للجدل، وبعيدة عن مسار الجهود الدوليَّةِ الجارية

(1) نتنياهو يطرح خطة لما "بعد حرب غزة" والسلطة الفلسطينية ترفضها، موقع W.D، 23 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/KmyK08vZ.

(2) تفاصيل خطة نتنياهو لليوم التالي للحرب في غزة، موقع قناة سكاي نيوز عربية، 23 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/6vxjCbG.

(3) جاكي خوري، صحفية هآرتس، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات 24 شباط 2024.

(4) الهور، أشرف، قلق فلسطيني من خطة إسرائيل لليوم التالي للحرب.. والقيادة والفصائل تتعهد بإفشالها، جريدة القدس الفلسطينية، 7 يناير 2024.

لإيجاد حلٍّ سريع ومناسب وطويل الأمد للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، مما قد يعرّض فرص تنفيذها لتحدّيات إقليميَّةٍ ودوليَّةٍ، فضلًا عن إمكانية تحقيقها على أرض الواقع. وتضمَّنت خطة نتانياهو إعلان نوايا حول العديد من الملفات والقضايا الشائكة المتعلقة بمرحلة ما بعد الحرب، والتي شهدت نقاشًا ساخنًا وانقسامًا حولها خلال الأشهر الماضية، في الداخل الإسرائيليّ وعلى الصعيد الدوليّ، مثل ملف إعادة إعمار غزة والاعتراف بالدولة الفلسطينية، إضافة إلى التواجد الإسرائيليّ في القطاع بعد الحرب.

ويريد بحسب خطته أن تُبقِيَ إسرائيلُ سيطرتها الأمنيَّةَ على غزَّة والضفَّة الغربية، وأن يحافظ جيشُها على حرية العمل في جميع أنحاء قطاع غزة إلى أجل غير مسمى، مع إقامة منطقة أمنيَّةٍ داخل القطاع، على أن تسيطر إسرائيلُ على المنطقة الحدوديَّةِ بين مصر وغزَّة، وهي مواقف سبق أن عبّر عنها نتانياهو في تصريحاته.[1]

في ظل صعوبة تنفيذ إسرائيل خطتها في غزة، يظلُّ التحدِّي الأمنيّ والعسكريّ أحد أهم التحدّيات الكبرى التي سوف تواجه إسرائيل في المنظور القريب، خاصَّة في ظل انتشار السلاح بصورة موسعة في القطاع، مما قد يؤدي إلى تعرُّضِ القوات الإسرائيليَّةِ بصورة دائمة لعمليات إطلاق النار، والقنص والاستهداف، في إطار حرب استنزاف يمكن أن تلجأ إليها الفصائل الفلسطينية- وخاصة حركة حماس- ردًّا على احتلال كامل قطاع غزة.

جبهة غزة التي قال عنها إسحاق رابين يومًا ما "أتمنى أن أصحو من النوم أجد غزة قد ابتلعها البحر"، لن تكون ساحة هادئة للجيش الإسرائيليّ على المستوى الأمني والعسكري، نظرًا للطبيعة الثورية التي تغلب على سكانها، فهم لديهم ميل حادٌّ إلى تمجيد العمل العسكريّ ضد الاحتلال، وبالتالي فإن نجاح الجيش الإسرائيليّ في السَّيطرة على كامل القطاع لا يعني عدم بروز جيوبِ مقاومةٍ، وعمليات عسكريَّة فرديَّة منظَّمة أو غير منظَّمة يقومُ بها بعضُ الأفراد، مثل التي تحدث في شمال الضفَّة الغربيَّة.

بالإضافة إلى التَّحدِّي الأمنيّ والعسكريّ المنتظر للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، خلال مرحلة ما بعد انتهاء المعارك العسكريَّة، هناك التَّحدِّي الإنساني المتمثِّل في التحدّيات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة، في ظل حالة الفقر والجوع العامة، وانهيار القطاع الاقتصاديّ والزراعيّ، وتدمير البنية التحتيَّة، بما فيها الجهاز الصحّي والتعليمي والبيئي.

ليس لدى نتنياهو أي أخبار جيدة ليقدمها، لأن إسرائيل جرَّبت كل شيء: السيطرة الكاملة والاعتقالات والاغتيالات وبناء الأسوار؛ لكنها لم تقضِ على القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ. لقد حان الوقت

(1) طليس، حسين، خطة "اليوم التالي" لنتانياهو.. هل تتجسد على أرض الواقع؟، موقع قناة الحرة الأمريكية، 24 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/twGfapu.

للاعتراف بالواقع: هناك جمهور آخر يشارك هذا البلد الوثيقة التي نشرها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حول "اليوم التالي" للحرب في قطاع غزة، يرون أنها لا تستحق أن تسمَّى خطة سياسيَّة، وبالتأكيد فهي ليست رؤية، وحتى داخل إسرائيل كانت ردود الفعل عليها فاترة في أحسن الأحوال، وكان يُنظر إليها على أنها دعوة إلى "القاعدة" أكثر من كونها خطَّة إستراتيجيَّةً فعليَّةً.[1] من بين الآثار العديدة التي نتجت عن هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، أن إسرائيل وجدت أن اتجاهها الإستراتيجيَّ انقلب رأسًا على عقب. منذ أن فازت حماس بانتخابات المجلس التشريعيِّ الفلسطينيِّ عام 2006، وسيطرت على قطاع غزَّة بالسِّلاح في عام 2007، حيث كانت سياسةُ إسرائيل تجاه القطاع تشتملُ على أربعةِ مبادئ. والآن أدَّت عمليَّةُ طوفان الأقصى إلى اضمحلال هذه المبادئ أو انهيارها، وأجبرت قادة إسرائيل على مناقشة خيارين غير قابلين للتطبيق في المستقبل[2].

حتى الآن عجزت إسرائيلُ عن خلق نظام إداريٍّ بديلٍ عن سلطة حركة حماس في القطاع، نظام يكون قادرًا على توزيع المساعدات، وضبط الوضع الداخليِّ في ظل انتشار مظاهر الفوضى والسلب والنهب، نظام قادر على فرض الأمن والاستقرار في الشَّارع، وتنظيم حياة السُّكان في القطاع المدني، نظام يكون مخولًا بالضبطيَّةِ القضائيَّةِ في ظلِّ تفكُّكِ معظم منظومة حماس الأمنيَّة، خاصَّة في شمال القطاع.

كلُّ هذه التحدِّيات سوف تكون حاضرة بقوة أمام المستويات الأمنيَّةِ والعسكريَّةِ والسِّياسيَّةِ في إسرائيل، في ظلِّ غياب رؤية أو إستراتيجيَّةٍ واضحة المعالم لتسيير القطاع المدنيِّ في قطاع غزَّة، فإصرار إسرائيل على القضاء على حكم حركة حماس، وعدم عودة السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ لتولي زمام الأمور في القطاع سوف يعني الذهاب تجاه الفراغ الذي سيولد الفوضى العارمة.

(1) جاكي خوري، صحفية هآرتس، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات 24 شباط 2024.

(2) Menachem Klein, ISRAEL PREFERS TO RECONSTRUCT ITS FAILED STRATEGY, , Carnegie Endowment for International Peace's, FEBRUARY 01, 2024.at https://m-r.pw/nGBG.

ثانيًا: الخلافات الأمريكيَّةُ الإسرائيليَّة حول إستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب

برزت العديدُ من الخلافاتِ في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكيَّةِ ممثلة في إدارة الرئيس جو بايدن وحكومة نتنياهو حول مرحلة ما بعد انتهاء المعارك العسكريَّةِ، أو يعرف باليوم التالي للحرب.

إدارة بايدن التي باتَتْ ترى أن عودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ لغزَّةَ أصبحت حاجة دوليَّة وإقليميَّة، باعتبارها السُّلطَةَ الشَّرعيَّةَ المعترفَ بهَا دوليًّا، كمقدِّمةٍ لإعادة ترميم ما تبقَّى من عمليَّةِ السَّلامِ وَفق مبدأ حلِّ الدَّولتينِ، كجزءٍ من إعادة الهدوء والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، وضمان محاربة توسُّع النفوذ الإيراني في المنطقة، قد انصدمت برفض سياسيٍّ وإعلاميٍّ كبير من نتنياهو وحزب الليكود، حيث أكَّد خلال مؤتمر صحفيٍّ نجاحه في منع قيام دولة فلسطينيَّةٍ على حدود عام 1967، كأهم إنجازاته كرئيس حكومة.

على الدَّوام مثَّل الملفُ الفلسطينيُّ وجهودُ التَّسوية أحدَ أهم الملفات التي تسبِّبُ الخلافات والتوتر بين حكومات حزب الليكود المتعاقبة بزعامة نتنياهو والإدارات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكيَّةِ خلال العقد الماضي، فقد أدَّى الخلاف بين نتنياهو وإدارة أوباما (2009-2016) إلى حالة شبه قطيعة بين الطرفين، أسهمت في تمرير قرار إدانة الاستيطان رقم 2334 في مجلس الأمن الدولي خلال الأيام الأخيرة من حكم أوباما عام 2016.

منذ البداية برزت عدَّةُ تصريحات ومواقف أمريكيَّةُ متردِّدة في التعامل مع حكومة متطرفة يقودها نتنياهو، حيث تعتبر حكومة نتنياهو الحالية الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل، فهي حكومة تضم أحزابًا يهودية دينية متطرفة، تعلن عداءها للعرب، والديمقراطيَّة الليبراليَّة، ومنظومة القوانين[1].

تشكيلة الحكومة الإسرائيليَّة قبل الحرب أثارت قلق العالم أجمع، فما كان يثير القلق الأكبر في كل من إسرائيل والعالم هو حقيقة أن الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو وحزب الليكود يعتبر الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، ثاني أكبر حزب في الائتلاف هو "الصُّهيونيَّة الدِّينيَّة"، التي تضمُّ فصيلين يمينيَّين متطرفين، يشكلان أكثر من نصف أعضاء الكنيست في الائتلاف من الأرثوذكس أو الحريديم (القطاعات التي تشكل 25-30٪ من السكان اليهود، و20-22٪ من السكان ككل)، ويعتبر نتنياهو أكثر الشَّخصيات اعتدالًا في ائتلافه وحكومته[2].

---

(1) أبو كريم، منصور، اتجاهات العلاقة بين إدارة بايدن وإسرائيل في ظل حكومة نتنياهو المتطرفة، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة فلسطين 2023، ص 2.

(2) Joshua Krasna, Bibi's Back in Israel: Is There Going to be Trouble?,(Nov8, 2022), Foreign Policy Research Institute. https://bit.ly/3tWXwHj

التَّيار التقدُّمي في الحزب الدِّيمقراطي الذي يتزعمه السناتور "برني سادندر" يعمل على عدم التساهل مع إسرائيل وممارسات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيَّةِ. هؤلاء التقدميُّون يرون أنه لا يمكن الحصول على هدايا أفضل من وجود وزراء في الحكومة الإسرائيلية معادين للعرب، ويحرضون الحكومة ضدَّهم، ويعارضون القضاء المستقلَّ والفصل بين السلطات. حكومة نتنياهو اليمينية التي تضم إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريش. وعداؤهما العلني للعرب والفلسطينيّين، و"الإصلاحات" القانونية التي كان من المنتظر إجراؤها أدَّى كلُّ ذلك إلى إضعاف صورة إسرائيل في الولايات المتحدة والغرب[1].

فالولايات المتَّحدة الأمريكيَّةُ لها رؤية مغايرة تمامًا لإدارة مرحلة ما بعد الحرب " اليوم التالي للحرب"، وتعمل على أن يكون التحرك في الملف الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ هذه المرة تحرُّكًا جماعيًّا إقليميًّا، من خلال طرح مبادرة سياسيَّةٍ شاملةٍ تقوم على أساس جعل التطبيع مع باقي الدول العربية ضمن خطَّة إقليميَّةٍ لإقامة دولة فلسطينيَّةٍ على حدود عام 1967، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والسُّعوديَّةِ، وباقي دول المنطقة، الخطَّةُ تهدف إلى مواجهة حالة عدم الاستقرار في الشَّرق الأوسط، ومواجهة النفوذ والتمدُّد الإيراني.

ورغم الاتفاق بين الحليفين حولَ عددٍ من القضايا إلا أن هذه الرؤى المتضاربة قد مهدتِ الطَّريقَ لمناقشات صعبةٍ بين إسرائيلَ والولايات المتحدة حول عددٍ من القضايا لا سيما قضية اليوم التالي، والتي تتناول ما سيحدث لغزة بمجرد انتهاء الحرب.[2] التباين في وجهات النظر بين الطرفين أسهم في صدور تصريحات أمريكيَّة علنية، معبرة عن حجم الخلافات الأمريكيَّةِ الإسرائيليَّةِ في ظلِّ إصرار نتنياهو على تنفيذ أجندته الشخصية.

أهمُّ هذه التصريحات جاء من الرئيس بايدن في خطابه عن حالة الاتحاد في 8 مارس أمام المجلسين في مبنى الكابيتول، حيث كان الأكثر انتقادًا لإسرائيل في قضية استهداف المدنيّين، حيث أكد فيها على أن الحرب على قطاع غزة مفجعة، وأن أكثر من 30 ألف فلسطيني أغلبهم ليسوا من حركة حماس، والآلاف منهم نساء وأطفال أبرياء قتلوا في غزة خلال الحرب، وأن عدد القتلى في الحرب الحالية على القطاع يفوق عدد كل من قتلوا فيها خلال الحروب السابقة [3].

(1) Dennis Ross, David Makovsky, A Narrow Government with Ben Gvir and Smotrich Threatens US-Israel Ties,(Nov 2, 2022), The Washington Institute for near east policy. http://bit.ly/3XcUoUK

(2) Josef Federman and Samy Magd, Israel and US are at odds over conflicting visions for postwar Gaza, AP, December 7, 2023. https://m-r.pw/RMNU

(3) بالكوفية الفلسطينية واللافتات.. غزة حاضرة بقوة في خطاب بايدن، سكاي نيوز عربية، 18 مارس 2024. https://m-r.pw/xENu

الخلافاتُ العلنية تفجَّرَتْ بعد رفضِ نتنياهو علانية مساعي إدارة بايدن إعادة إحياء مسار التسوية، حيث يعتبرها مكافأة للفلسطينيّين على عملية السَّابع من أكتوبر، وليست حلًّا لمشاكل الشَّرق الأوسط.

فبعْدَ يومٍ من تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيليّ معارضته لفكرة الدولة الفلسطينيَّةِ، رؤية ما بعد الحرب للفلسطينيّين في غزَّة والضفَّة الغربيَّة المدعومة من الولايات المتحدة [1]، أكد بايدن التزامه بالعمل على مساعدة الفلسطينيّين على التَّحرُّك نحو إقامة دولتهم، وذلك في اتصال له في 9 يناير مع نتنياهو بعد انقطاع استمرَّ لأربعةِ أسابيعَ تقريبًا تمَّ التركيزُ فيه على الخلافات الأساسيَّةِ حول المسار المحتمل لإقامة الدَّولة الفلسطينيَّةِ بمجرَّد انتهاء القتال في غزَّةَ [2].

وقد باتت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تتبنَّى نهجًا جديدًا يمكن وصفه بأنه عقيدة تنطوي على خطة تتضمَّن دفعة قويَّةً نحو إنشاء دولة فلسطينيَّةٍ منزوعة السلاح؛ ولكن قابلة للحياة على الفور، وهي نزعة لم تكن قائمة في السابق، كما يشمل هذا النهجُ تعزيز العلاقات الأميركيَّةِ مع المملكة العربيَّةِ السُّعودية إلى جانب تطبيع العلاقات بين هذه الأخيرة وإسرائيل، والمحافظة على موقفٍ عسكريٍّ صارمٍ ضد إيران ومن يوصفون بأنهم وكلاؤها في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن هجوم حركة حماس على إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 يجبر إدارة بايدن على إعادة التفكير بصورة أساسيَّةٍ، في منطقة الشَّرق الأوسط. وإذا ما تمكَّنت هذه الإدارة من تحقيق أفكارها فإنَّ عقيدة بايدن يمكنُ أن تصبحَ "أكبر إعادة تنظيم إستراتيجي في المنطقة منذ معاهدة كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر العام 1979" [3].

مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، أكَّد على أنَّ "إستراتيجيَّةَ ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر" التي تسعى إليها إدارة بايدن تقومُ على أن يكون التطبيعُ بين السعودية وإسرائيل "مرتبطًا بأفقٍ سياسيٍّ للفلسطينيّين". وطرح سوليفان أربعة مبادئ تصرّ عليها واشنطن بشأن تسوية اليوم التالي للحرب، وهي: عدم استخدام غزَّةَ مطلقًا لشنّ هجماتٍ جديدة على إسرائيل، وأن يكون السلام إقليميًّا، بمعنى أن يكون بين الدول العربية في المنطقة وإسرائيل، وأن يقود ذلك إلى دولةٍ فلسطينيَّةٍ، وأن تكون هناك ضمانات أمنيَّةٌ لإسرائيل [4].

---

(1) Sophian Aubin, Discord over two-state solution opens rift between the US and Israel.

(2) Biden and Netanyahu have finally talked, but their visions still clash for ending Israel-Hamas war, AP, Jan 19, 2024. https://m-r.pw/RRkP

(3) أنطوان، شلحت، هل بات نتنياهو يراهن على بطاقة عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض؟، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 1-02-2024. https://m-r.pw/YWAq.

(4) تقدير موقف، إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص1- 2.

لكن في المقابل رفض نتنياهو وحكومته اليمينيَّةُ المتطرّفة هذه الخطَّة؛ بما فيها مقترح إنشاء دولة فلسطينيَّةٍ وسيطرة السُّلطة الفلسطينيَّةِ على قطاع غزَّةَ. كما ترفضُ حكومةُ نتنياهو أيضًا التَّجاوبَ مع المطالب الأميركيَّةِ المتَّصلةِ بكبح جماح المستوطنين المتطرّفين في الضفَّة الغربيَّةِ، والانتقال إلى العمليات العسكرية الأقل كثافة في قطاع غزة بهدف تقليل حجم الخسائر بين المدنيّين الفلسطينيّين، والسَّماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانيَّةِ إلى سكانه. وجدت الإدارة الأميركيَّةُ تعنُّتًا وصدًّا من الحكومة الإسرائيليَّةِ في أيّ مسألة طلبتها منها، إلى الحد الذي اضطرَّ بايدن إلى أن يقطع مكالمة هاتفية مع نتنياهو في 23 كانون الأول / ديسمبر 2023[1].

لاعتبارات داخليَّةٍ أمريكيَّةٍ تتعلَّق بالانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّةِ، وضمان الحصول على الصوت العربيّ والإسلاميّ فيها، ولاعتباراتٍ تتعلَّق بانتهاك إسرائيل قواعد الحرب في القانون الدولي، وانتشار مظاهر الجوع والقتل العشوائيّ للمدنيّين الفلسطينيّين برزت عدَّةُ خلافات أمريكيَّةٍ إسرائيليَّةٍ تتعلَّقُ بإدارة الحرب وإستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب في ظلّ بروز مؤشرات على أنَّ نتنياهو وحزب الليكود يعملانِ على إطالة زمن المعارك العسكريَّةِ لضمان بقائهما في السُّلطة وعدم الذّهاب لانتخاباتٍ تشريعيَّةٍ جديدة في إسرائيل، وعدمِ البدء في فتح تحقيقٍ حول إخفاقات 7 أكتوبر، وانتظار نتائج الانتخابات الرئاسيَّةِ الأمريكيَّةِ التي قد تؤدي إلى تفوُّق ترامب على بايدن وعودته للسُّلطة مرَّة أخرى.

(1) تقدير موقف، إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص 2.

ثالثًا: سيناريوهات اليوم التالي للحرب

منذ بداية هذه الحرب لم تنقطع أبدًا السِّيناريوهات التي تحاول التعامل مع معضلة اليوم التالي للحرب، خاصة في ظلِّ ضبابيَّةِ الموقف الإسرائيلي، وتمسُّكِ حركة حماس وتشبُّثِها بحكم غزَّةَ، وضعفِ وتردُّد إدارة بايدن في فرض رؤيتها للتَّعامل مع اليوم التالي للحرب.

في ورقةٍ صدرت له في معهد واشنطن لدراسات الشَّرق الأدنى في بداية الحرب، تحدَّث المبعوث الأمريكيُّ الأسبق لعملية السلام السيد دينيس روس عن مجموعة من السِّيناريوهات لمستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب. قدَّمت الورقةُ مجموعةً من السِّيناريوهات المستقبليَّة التي بنيت على فرضيَّةِ نجاح إسرائيل في تحقيقِ أهدافِ الحربِ بالقضاء على قدرات حركة حماس العسكريَّةِ والسُّلطويَّةِ، حيث تنوعَّت تلك السِّيناريوهات بين الإدارة الأمميَّة والدوليَّة، والإدارة المحليَّة الذَّاتيَّة، وعودة السُّلطة الفلسطينيَّة لقطاعِ غزَّةَ، أو وجود قوات عربيَّةٍ ودوليَّةٍ.

بينما تمسَّكت الولاياتُ المتَّحدة الأمريكيَّة - ممثلةً في إدارة بايدن- بخيار عودة السُّلطةِ الفلسطينيَّة كمقدِّمة لإعادة ترميم مسار التسوية وفق مبدأ حل الدَّولتين، ورأى نتنياهو أنَّ خيار الإدارة المحليَّة أو الذَّاتيَّة - بعيدًا عن حركتي فتح وحماس- الخيار الأفضل لضمان استمرار فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ، ومنع قيام دولة فلسطينيَّة.

في ضوء تحدِّيات العمليَّةِ العسكريَّةِ، واستمرار الحرب لأكثر من 6 أشهر، وفشل إدارة بايدن والعالم في فرض رؤيتهم على حكومة نتنياهو، وفي ضوء الصُّعوبات التي تواجه خطَّة نتنياهو لإستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب، يمكنُ لنا وضع مجموعة من السِّيناريوهاتِ المحتملةِ لليوم التالي للحرب في قطاع غزة، وهي كالتالي:

▫ سيناريو عودة السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ لحكم غزَّةَ:

تعتبر السُّلطة الفلسطينيَّةُ أحدَ أذرع منظمة التَّحرير الفلسطينيَّةِ - الممثِّل الشَّرعي والوحيد للشَّعب الفلسطينيِّ-، وتمثِّل السُّلطةُ الفلسطينيَّةُ الكيانَ الإداريَّ المعترف به عربيًّا ودوليًّا لحكم الأراضي الفلسطينيَّةِ وَفق اتِّفاق أوسلو.

تعتبرُ السُّلطةُ الفلسطينيَّةُ أكبرَ مُشغِّلٍ للعمال والموظفين المدنيِّين والعسكريِّين في الأراضي الفلسطينيَّةِ، حيث تمتلكُ جهازًا إداريًّا وأمنيًّا كبيرًا في قطاع غزة- يقدر بـ30 ألف موظف على رأس عمله-، قادرًا على ضبط الشَّارع الفلسطينيِّ، وتنظيم حياة السُّكان بسهولة، كما أنها تمتلك الشَّرعيَّةَ الوطنيَّةَ والسِّياسيَّة والقانونيَّة والقضائيَّة والمجتمعيَّة، للقيام بدورها في تنظيم حياة السُّكان وتشغيلِ المرافق العامَّة.

تقوم الرُّؤية الأمريكيَّةُ تجاهَ عودة السُّلطةِ لقطاعِ غزَّةَ على إحداث تغييرٍ جوهريّ في بنيتها الأمنيَّةِ والإداريَّةِ والسِّياسيَّةِ، بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الدولي وحاجات السُّكان، بحيث تتولَّى الولاياتُ المتَّحدة والغربُ العملَ على تدريبِ وتأهيل طواقمها الإداريَّةِ والأمنيَّةِ، وإعادة تشكيل حكومتها التنفيذيَّةِ عبر تولّي محمد مصطفى- وهو شخصيَّةٌ اقتصاديَّة كبيرة - رئاسة الحكومة، كما حدث مع تولّي سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينيَّة في السَّنوات الأُولى من عمر الانقسام.

يشيرُ إصلاح السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ إلى تصعيد "قيادة متجددة"، بحيث يكون هناك شخصٌ آخرُ غير (الرئيس الفلسطينيّ) محمود عباس؛ ولكنه مشابه جدًّا جدًّا له من ناحية العلاقات مع إسرائيل والولايات المتَّحدة الأميركيَّةِ، وهذا يعني أنَّ عمليةَ "هندسةِ" السُّلطة الفلسطينيَّةِ ستكون شبيهة بما جرى في عامَي 2002 و2003، وأدَّت إلى إضعاف سلطة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وانتهت بوصول عباس نفسه إلى رئاستها[1]. وتهدفُ إدارة بايدن من وراء ذلك إلى تعزيز قوَّةِ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ بما يسمح بإقناع إسرائيل بقدرة هذه السُّلطةِ "المتجدِّدة" على تحمّل مسؤوليَّةِ الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، ومن ثمّ توحيده مع الضفَّةِ الغربيَّةِ تحت قيادة فلسطينيَّةِ. ووفقًا لإدارة بايدن فقد أبدى زعماء عرب استعدادهم للانخراط في جهود إصلاح السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ وتطويرها، من أجل ضمِّ وجوه جديدة أكثر شبابًا إليها[2]

الكاتب والمحلل الإسرائيلي (يوني بن مناحيم) قد كشف أنَّ إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تخطِّط لتدريب قوَّةٍ قُوامها حوالي 5000 فرد من قوات الأمن الفلسطينيّ لنشرها في جميع أنحاء قطاع غزَّةَ بهدف الحفاظ على النِّظام بعد ما سماه "اليوم التالي للحرب".[3] كما أن حركة حماس من حيث المبدأ لا تعارضُ عودة السُّلطةِ لقطاع غزَّة؛ لكن تشترط أن تكون هذه العودة في إطار التَّوافُقِ الوطنيّ، بما يضمن لها البقاء في النِّظام السِّياسيّ الفلسطينيّ ودخول منظمة التحرير الفلسطينيَّةِ.

ربما تدرسُ القيادة الخارجيَّةُ في "حماس" الخيارات المبتكرة المتاحة أمام الحركة في مرحلة ما بعد الحرب، والتي تشمل تشكيلَ حكومة وحدة وطنيَّةٍ مع "فتح"، أو الانتقال إلى قيادة "تكنوقراطيَّةٍ" تشارك فيها "حماس" بهدوء، أو تنضمُّ إلى "منظمة التَّحرير الفلسطينيَّةِ" تحت اسم مختلف مع الحفاظ على العمليات المستقلَّةِ لجناحها العسكريّ. أمَّا السُّنوار فقد ينظر من جهته إلى "حزب

---

(1) تقدير موقف، إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص 2.

(2) John Hudson, "Blinken's Optimism for Postwar Gaza Runs into Mideast Skepticism," The Washington Post, 11/1/2024, accessed on 23/1/2024, at: http://tinyurl.com/2jjahz4h

(3) كاتب إسرائيلي يتحدث عن "اليوم التالي للحرب" في غزة، الجزيرة نت، 1 يناير 2024، متاح https://2u.pw/zSbPV75.

الله" كنموذج للحفاظ على القدرات العسكريَّةِ في ظلِّ غياب الحُكم الَّذِي مارسته الحركة فعليًّا في غزة منذ عام 2006.[1]

كما أن وثيقة حماس حول "هذه روايتنا.. لماذا «طوفان الأقصى»؟"، تشير الوثيقة ضمنيًّا إلى أن "حماس" لن تمنع عودة "السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ" إلى القطاع، لكن أي قيادة سياسيَّةِ مستقبليَّةِ في غزَّةَ يجب أن تكتسب الشَّرعيَّة من خلال الانتخابات، مما يشير بشكل أكبر إلى استعداد (الحركة) للانتقال إلى المسار السياسيّ.[2]

استعدادًا لتولِّي السُّلطة الفلسطينيَّةِ زمام الأمور في القطاع، أشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكثر من مرة إلى استعداد السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ للقيام بدورها الوطنيّ تجاه قطاع غزة، حيث كلَّف حكومة جديدة برئاسة رجل الاقتصاد (محمد مصطفى)، وكلَّفهُ بتوحيد المؤسَّسات الفلسطينيَّة بين غزَّةَ والضفَّة الغربيَّةِ، والعمل على إعادة ما دمَّرَهُ الاحتلال في كلِّ الأراضي الفلسطينيَّةِ.

هناك عوامل قوَّةٍ كثيرة ترجِّح عودة السُّلطةِ لحكم قطاع غزَّةَ، حتى لو كان ذلك الأمر في مرحلة لاحقة من انتهاء المعارك العسكريَّةِ، من بين هذه العوامل الشَّرعيَّة الوطنيَّة والسِّياسيَّة التي تتمتعُ بها السُّلطة الفلسطينيَّةُ، بالإضافة إلى تأييد ورغبة المجتمع الدولي في هذه العودة، وترحيب الشَّارع الفلسطينيّ في غزَّة بعودتها، لتحمُّلِ العبء الأكبر في عمليَّةِ إعادة الإعمار، لكن في المقابل هناك العديد من عوامل الضَّعف التي تحول دون تحقُّقِ هذا السِّيناريو، منها رفض نتنياهو وحزب الليكود لهذه العودة، وإصرار حركة حماس على حكم غزة. لكن في الواقع لن تجد إسرائيل وحركة حماس مخرجًا لهذه الأزمة الإنسانيَّةِ المتفاقمة؛ إلا بالإقرار بعودة السُّلطةِ، حتى لو كان ذلك في مرحلة لاحقة من انتهاء المعارك العسكريَّةِ.

☐ سيناريو الإدارة الذاتيَّةِ أو المدنيَّةِ (روابط القرى):

يسعى نتنياهو وحزب الليكود إلى ضمان فصل الجغرافيا السِّياسيَّةِ الفلسطينيَّةِ، ومنع قيام دولة فلسطينيَّةٍ على حدود عام 1967، فقد عمل نتنياهو وكتلة اليمين الدينيّ - منذ صعودها لسُدَّةِ الحكم عام 2009- لغلق أي أفق سياسي والتنكُّر لحقوق الشَّعب الفلسطينيّ، وتقويض أيّ جهد أمريكيّ لإعادة إحياء مسار التَّسوية، حيث تباهى نتنياهو خلال الحرب بأنَّ أحد أهمِّ إنجازاته يتمثَّلُ في محاربة البرنامج النوويّ الإيرانيّ، ومنع قيام دولة فلسطينيَّةٍ.

(1) Neomi Neumann, Sinwar, Mashal, and Israel's Dilemma for the "Day After".

(2)Neomi Neumann, Sinwar, Mashal, and Israel's Dilemma for the "Day After", Washington Institute for Near Eastern Studies, Feb 9, 2024, at https://m-r.pw/hGIc

الإدارة الذاتيَّة تقوم فكرتُها الرئيسيَّةُ على أساس تعاون إسرائيليٍّ مع السُّكان المحليّين، واستبعاد القُوَّتين الرئيسيَّتين حماس والسُّلطة الفلسطينيَّة، بحيث لا يكون لهم دور في التَّجربة، وفي هذه الأيَّام يبحثون عن مواطنين من غزَّة مستعدين للتعاون في المرحلة الأولى، على الورق/نظريًّا تبدو الخطَّة الإسرائيليَّةُ ممكنة، يتمُّ بناؤهم من جديد، والسؤال ما الذي يمكن أن يتشوَّش خلال تنفيذ مثل هذه الخطة؟

ولاستبدال حكم حماس في غزَّة بعد الحرب مع الحفاظ على النِّظام العام يرى نتنياهو أن "تدار الشُّؤون المدنيَّة في غزَّة من قِبَل مسؤولينَ محليّين ذوي خبرة إداريَّة ليسوا على ارتباط بدول أو كيانات تدعم الإرهاب"، كما تشمل الأهدافُ تفكيكَ حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإطلاقَ سراح جميع الرهائن الَّذين ما زالوا محتجزين في غزَّة، كما تدعو الخطَّة إلى إغلاق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التَّابعة للأمم المتحدة لتحلَّ محلَّها منظمات إغاثة دوليَّة أخرى[1].

صرح نتانياهو عن رغبته في تسليم القطاع لحكومة مدنيَّةٍ تعمل تحت سيطرة أمنيَّةٍ إسرائيليَّةٍ؛ ولكن تحقيق ذلك مستبعد، لأنه لا يقبل أحد من أعضاء المجتمع المدنيّ من قيادات محليَّةٍ ورجال أعمال التَّعاون مع احتلال شنَّ حربًا مدمِّرةً على غزَّة، خوفًا من اتهامهم بالخيانة الوطنيَّةِ؛ لكن في حال حدوث فوضى أمنيَّةٍ، وتأخر المساعدات الإنسانيَّةِ، قد يرى سكان غزة مصلحة في تشكيل هيئة محليَّةٍ تدير الشُّؤون الانسانيَّة وعمل الطوارئ في القطاع، للحد من الفوضى الأمنيَّةِ، وهنا قد تستمر سيطرة الجيش الإسرائيليّ على حدود القطاع مع توغُّلاتٍ بريَّةٍ محدودة، تتزامن مع عمليات قصف جويّ[2].

إذا بقي الائتلاف الحالي في السُّلطة فلن يوافق على أيّ دور للسُّلطة الفلسطينيَّةِ في غزة، ولن يلتزمَ مجددًا بحلّ الدَّولتين. وسيسعى إلى إقامة سيطرةٍ أمنيَّةٍ كاملة على غزَّة والحفاظ عليها، وسيحاول إنشاء منطقة عازلة داخل غزَّة على طول السِّياج المحيط. وسيحاول أيضًا إقناع الدول العربية بدعم إدارة عربية فلسطينيَّةٍ تكنوقراطيَّةٍ في غزَّة؛ لكنه لن يقدم تنازلات دبلوماسيَّةٍ كبيرة لتحقيق ذلك[3].

---

(1) نتنياهو يطرح خطة لما "بعد حرب غزة" والسلطة الفلسطينية ترفضها، موقع D. W، 23 فبراير 2024، متاح https://2u.pw/KmyK08vZ.

(2) عودة، رهام، أربعة سيناريوهات لليوم التالي في غزة، مركز كارنجي للسلام،06 شباط/فبراير 2024، متاح https://carnegieendowment.org/sada/91560.

(3) Jonathan Rynhold, ISRAEL'S DEFENSE STRATEGY AND DOMESTIC POLITICS IN SHAPING GAZA POLICY, Carnegie Endowment for International Peace's, FEBRUARY 01, 2024.at https://m-r.pw/nGBG.

هناك العديد من التحدّيات التي تواجه سيناريو الإدارة المدنيَّةِ، أهمُّها غياب المشروعيَّةِ الوطنيَّةِ والسِّياسيَّةِ، والملاحقة الأمنيَّة من قبل حركة حماس وجهازها العسكري لكل من يتعاون مع الاحتلال، بالإضافة إلى عدم قدرة هذه النظام الَّذي تحاول إسرائيل تطبيقه على ضبط الشَّارع الفلسطينيّ في مدن ومخيمات القطاع، نتيجة غياب الضبطيَّةِ القضائيَّةِ.

صحفية معاريف العبرية: أكَّدت أن لحظة بدء المرحلة التنفيذيَّةِ ستظهر عوامل لم نكن نعرفها، في الواقع ستُعلَن هذه الجيوب كمناطق معادية على يد حماس، والقادة المحلّيون سيصنفون كعملاء، وسيُهدر دمهم، وحياتهم ستكون في خطر، والسُّكان الَّذين يعيشون في تلك الجيوب سيكونون عرضة للتَّهديدات والضُّغوطات، الخطَّة لا تعطي حلًّا لكل السُّكان، وهم الغالبيَّة العظمى، كيف سيعيشون؟ هل سيهتمُّ بهم أحد؟ غير واضح الأمر[1].

رغم تبنِّي نتنياهو وحزب الليكود خيار الإدارة الذاتيَّة أو المدنيَّة، لاعتبارات أيديولوجيَّةٍ وسياسيَّةٍ؛ إلا أنه سوف يواجه العديد من التحديات، أهمها غياب المشروعيَّةِ الوطنيَّةِ والسِّياسيَّةِ لأي إدارة مدنيَّةٍ بعيدًا عن منظمة التحرير الفلسطينيَّةِ، كما أنه سوف يواجه ملاحقة داخليَّة من قبل عناصر حركة حماس، بالإضافة إلى عدم رغبة كثير من المؤسَّسات والشَّخصيَّات في التَّعامُل بشكل مباشر مع سلطات الاحتلال.

▫ سيناريو بقاء حكم حركة حماس:

بنَت حركةُ حماس منظومة أمنيَّةً إداريَّةً قويَّةً جدًّا في قطاع غزة خلال سنوات الانقسام، هذه المنظومة مكنت الحركة من البقاء في السُّلطة وحكم القطاع رغم العديد من الأزمات والانتفاضات الشعبيَّة التي ظهرت خلال السَّنوات الماضية، والتي كانت تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصاديَّةِ والمعيشيَّةِ، مثل (حراك بدنا نعيش)، حيث عملت الحركة على ضبط إيقاع الشارع " الغزيّ"، إمَّا عبر سياسة القُوَّةِ والملاحقة الأمنيَّة للنُّشطاء، أو عبر نسج علاقات قويَّةٍ مع معظم الفصائل الفلسطينيَّةِ، في إطار منظومة الامتيازات الماليَّةِ التي كانت توزِّعها على معظم الفصائل في إطار التَّفاهمات والمنحة الماليَّةِ القطريَّةِ.

رغم الضَّربات القويَّة التي تلقَّتْها منظومة حركة حماس الأمنيَّة والإداريَّة خلال المعارك الدائرة مع إسرائيل منذ بداية الحرب وحتى الآن؛ إلا أنَّ هذه المنظومة مازالت قادرة على لعب دورٍ مهمّ في السَّيطرة على الشارع " الغزيّ"، واستلام وتوزيع المساعدات، وضبط جزء من الحالة الأمنيَّة خاصة في جنوب القطاع.

---

(1) دراغمة، محمد، بدون حماس وبدون السلطة الفلسطينية وتحت رقابة إسرائيلية: خطة الجيوب في قطاع غزة، مدار نيوز، 16 فبراير 2024، متاح https://madar.news/?p=306187

بقاء سلطة حركة حماس خيار لا يمكن تجاهله، على الرّغم من تصريح إسرائيل بأن القضاء على سلطة الحركة في القطاع هو أحد أهمّ أهداف الحرب، فالقضاء على القدرات السُّلطويَّةِ للحركة في قطاع غزة أمرٌ يتطلَّبُ وقتًا طويلًا، كما أنَّ الحركة مازالت متشبّثةً بحكم القطاع، كأحد الإنجازات التي حقَّقتْها في تاريخها.

"غياب الرُّؤية السِّياسيَّةِ لدى بنيامين نتنياهو يعزّز قُوَّة حماس مرّة أخرى، نتنياهو الَّذي عزَّز قُوَّة حماس كقُوَّة موازية للسُّلطة الفلسطينيَّةِ قبل السَّابع من أكتوبر يقوم بذلك من جديد، ويعمل على تعزيز قُوَّتها". يقول ذلك(جيل تماري) رئيس قسم الشُّؤون الدوليَّة في القناة 13 العبريَّة، ويتابع جيل تماري أيضًا فيقول: " رفض نتنياهو نقاش اليوم التالي للحرب، ورفضه دخول جهات فلسطينيَّةٍ لغزَّة يسقط إنجازات الجيش شمال قطاع غزَّة، وحماس بدأت من جديد تأخذ زمام المبادرة شمال قطاع غزَّة، كل هذا بسبب رئيس حكومة لا يرى إلّا مصلحتَه السِّياسيَّة الضيّقة"[1].

سجلت إسرائيل مؤخرًا سلسلة من النجاحات التكتيكيَّةِ في حروبها مع حماس وحزب الله. إلَّا أنَّ المشكلة الأساسيَّة تبقى: عدم النجاح. وفي كثير من الأحيان نقص الخبرة لترجمة الإنجازات المتعدّدة إلى نتائج إستراتيجيَّةِ. عندما يعد بنيامين نتنياهو الإسرائيليّين بـ "النَّصر الكامل" على حماس، فإنَّه لا يحدِّد هدفًا إستراتيجيًّا بل يكتفي بالبيان السِّياسيّ. فبعد اندلاع الحرب لم يتعهد بهزيمة الجيش الإسرائيلي لحماس في غضون بضعة أشهر؛ بل قدم للحكومة والكابينيت خطَّة خصصت حوالي عام للمرحلة الرئيسيَّةِ من الحملة ضد حماس، حتى يتمَّ غزوها عسكريًّا[2].

بقاء سلطة حركة حماس في قطاع غزة خيار لا يمكن تجاوزه بسهولة؛ لكن في حالة بقاء هذا الحكم - لأي سبب كان - فعلى الحركة مواجهة مجموعة من التَّحدِّيات الكبرى، منها التَّحدِّي الأمني المتمثل في الملاحقة الأمنيَّةِ الإسرائيليَّةِ لأركان ومؤسسات هذا الحكم، خاصَّة بعد عمليَّة طوفان الأقصى، التي اعتبرت نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بين حركة حماس وإسرائيل، كما يتوجب عليها مواجهة التَّحدِّي الإنسانيّ والاقتصاديّ، خاصَّة في ظلّ التَّدمير شبه الكامل للبنية التحتيَّة في القطاع، وانهيار الجهاز الصحيّ والتعليميّ والاقتصاديّ، واعتماد السُّكان على المساعدات الإنسانيَّة، بالإضافة إلى التَّحدِّي السِّياسي، المتمثِّل في تضرُّر علاقة الحركة بالفواعل الدوليَّةِ - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية-، ورغبة الأخيرة في بدء مسار سياسيّ جديد، يعتمد على عودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ لقطاع غزَّة، كمقدِّمةٍ لإعادة إحياء مسار التَّسوية، وَفق مبدأ حلّ الدَّولتين.

---

(1) جيل تماري: "غياب الرؤية السياسية لدى بنيامين نتنياهو يعزز قوة حماس مرّة أخرى"، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات، غزة فلسطين 2024.

(2) هرئيل، هارتس، الإنجازات التكتيكية في قطاع غزة مثيرة للإعجاب، لكنها من دون هدف سياسي ستبقى رمزية فقط، ترجمة مصطفى إبراهيم، مركز أطلس للدراسات، غزة فلسطين، 2024.

☐ سيناريو الوصاية الدوليَّة أو العربيَّة:

في ضوء تحدِّيات الوضع الإنسانيّ الكارثيّ، وصعوبةِ عودة السُّلطة الفلسطينيَّة، وانهيار منظومة حكم حماس الأمنيَّةِ والإداريَّةِ بفضل الضَّربات الإسرائيليَّة؛ قد يوضع قطاع غزَّة تحت الوصاية الدوليَّةِ أو الأمميَّةِ، أو من خلال إرسال قوات عربيَّةِ لحماية قوافل المساعدات، والحفاظ على الاستقرار في "الشَّارع الغزيّ".

ففي خلال زيارة وزير الدِّفاع الإسرائيليّ يوآف جالانت للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تمَّ التَّوصُّلُ إلى تسوية مبدئيَّة بين إدارة بايدن والحكومة الإسرائيليَّةِ حول وجود قوات دوليَّةٍ وعربيَّةٍ بتمويلٍ أمريكيٍّ تُشرفُ على عمليَّةِ توزيع المساعدات وتأمينها، حيث ذكرت هيئة البثِّ الإسرائيليَّةِ أنَّ تقدُّمًا حدث في هذا الأمر، حيث تسعى إسرائيل لاستمرار الدَّعم العسكريّ والسِّياسيّ الأمريكيّ، خاصَّة بعد تمرير إدارة بايدن قرار وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، الذي فهم منه أنه إشارة إلى حجم الخلافات الأمريكيَّةِ الإسرائيليَّةِ حول مرحلة ما بعد الحرب.

كما يوفِّرُ إعلانُ الرئيسِ الأمريكيّ جو بايدن إقامةَ الممرِّ البحريّ، والميناء العائم، الفرصة لوجود قوات دوليَّةٍ، أو عربيَّةٍ لحماية المساعدات وتوزيعها، ممَّا قد يُفضي إلى تواجُدٍ دوليٍّ وعربيٍّ دائمٍ، خاصَّةً إذا تمَّ ربطُ هذا الأمرِ بقضيَّةِ الغاز، وطريقِ التِّجارةِ الجديدِ بين الهند والغرب، مرورًا بدول الخليج وصولًا إلى شاطئ البحر المتوسط من وسط قطاع غزة.

قد يوفر هذا السِّيناريو مخرجًا لكلِّ الأطراف، خاصَّةً في المرحلة التالية للحرب، بحيث يتمُّ إرسال قوات عربيَّةٍ أو دوليَّةٍ، بقرار من مجلس الأمن أو الجامعة العربيَّةِ، بحيث تتولى مسؤوليَّةَ الأوضاع الأمنيَّةِ والإداريَّةِ في قطاع غزَّة لحين استقرار الأمور بعودة السُّلطة أو نشوء سلطة محليَّةٍ تتبع بشكلٍ أو بآخرَ السُّلطةِ الفلسطينيَّةِ، كما أكَّد وزيرُ الدِّفاع الإسرائيليّ، حيث قال " حكم سكانٍ محليِّين مرتبطين بالسُّلطة الفلسطينيَّةِ في غزَّة هو أفضل البدائل السَّيئةِ لحماس" كما أورد موقع تايمز أوف إسرائيل.

☐ سيناريو الفوضى الخلاقة:

يمَرُّ قطاع غزَّة بحالةِ فوضى عارمة، تتمثَّلُ في ظهور عصاباتٍ ومافيات وقُطَّاع طرق، في ظلِّ اختفاء منظومة حركة حماس الأمنيَّةِ، بسبب الملاحقة الأمنيَّةِ، والاستهداف المباشر لأجهزة الحركة الأمنيَّةِ والعسكريَّةِ، ممَّا ولد حالة فراغ وفلتان أمنيّ، أسهم في انتشار أعمال السَّلب والنَّهب والسطو للبيوت الآمنة والمساعدات الإنسانيَّةِ.

الفوضى العارمة التي يشهدها القطاع في الوقت الحالي، والمتسبِّب فيها إسرائيل من خلال منع عودة السُّلطة، وملاحقة أجهزة حركة حماس الأمنيَّةِ والإداريَّةِ، قد تفضي إلى خلق نظام مدنيٍّ وإداريٍّ يكون

على المقاييس الإسرائيليَّةِ، كما حدث في الشَّرق الأوسط بعد الربيع العربيّ، الذي أسهم في خلق نظامٍ إقليميٍّ يكون قريبًا من التَّوجُّهاتِ الأمريكيَّةِ والإسرائيليَّةِ، ضمن نظريَّةِ " الفوضى الخلَّاقة".

في حال ما إذا تعثَّرت عودة السُّلطة الفلسطينيَّةِ إلى غزَّة، أو تعثَّر إرسالُ قوَّاتٍ دوليَّةٍ للقطاع، قد تتشكَّلُ بشكلٍ عشوائيٍّ ميليشياتٌ مسلَّحة ممَّا تبقَّى من عناصر حماس، والفصائلِ المسلَّحة الأخرى. قد تقومُ هذِه الميليشيات بشكلٍ غير مباشر بإدارة شؤون القطاع لبضع سنوات، مع محاربة من يتعاون مع القوات الإسرائيليَّةِ، ممَّا قد يؤدي إلى حدوث تصفيات داخليَّةِ لشخصيَّاتٍ فلسطينيَّةٍ[1].

تريد إسرائيل خاصَّة في المرحلة التَّالية للحرب بقاء السَّيطرة الأمنيَّة الإسرائيليَّةِ، والسَّماحِ للجيش الإسرائيليّ بالقيام بعمليَّاتٍ عسكريَّةٍ خاطفة في قلب مدن ومخيَّمات القطاع، كما يحدث في شمال قطاع غزة، ضمن ما يعرف بالمرحلة الثَّالثة، وهي مرحلة التَّمشيطِ والملاحقَة لقُدرات الأجنحة العسكريَّةِ في القطاع.

في المقابل يمكن أن تعملَ على ترك الجانب المدنيّ والإداريّ للسُّكان أنفسهم، ضمن سياسة (قانون الغاب)، - القويُّ يأكل الضَّعيف- كما يحدث في المخيَّمات الفلسطينيَّةِ في جنوب لبنان، حيث يسيطر الجيش اللُّبنانيُّ على المحيط الخارجيّ للمخيَّمات، ويترك الوضع الداخليَّ للَّاجئين أنفسهم، ممَّا أدَّى إلى ظهور حركاتٍ متطرِّفةٍ، تعملُ على تآكل المخيَّم من الدَّاخل.

احتمال انتشار الفوضى الأمنيَّةِ في القطاع في مرحلة ما بعد الحرب، قد تجبر الغريزة الإنسانيَّةُ عندئذ العشائر لحماية أبنائها بشكل جماعيٍّ، عبر تشكيل لجان حماية من شباب العائلة للدِّفاع عن ممتلكات العائلة من السَّرقة والسَّطو، والعمل على تسهيل الوصول للمساعدات الإنسانيَّةِ بالتَّنسيقِ مع المؤسَّساتِ الدَّوليَّةِ وليس مع إسرائيل، وقد لا يكون لتلك اللجان أيُّ دورٍ سياسيٍّ؛ بل قد يقتصر الأمر على رعاية شؤون العشيرة بشكل عام، مع استمرار الوجود الأمنيّ الإسرائيليّ في القطاع بشكل ما[2].

سيناريو الفوضى الخلَّاقة يعتبر أكثر السيناريوهات ترجيحًا، خاصة في المرحلة الأولى عقب انتهاء المعارك العسكريَّة مباشرة، فهو يخدم المستوى السياسيَّ في إسرائيل الرافض لعودة السُّلطة، كما أنَّهُ يسهم من جانب آخر في خلق واقع مدني وأمني قريب من التوجُّهات الإسرائيليَّةِ، كون أن تسَلُّمَ السُّلطة الفلسطينيَّة مهامها الإداريَّة والأمنيَّة في قطاع غزة، يتطلب خروج نتنياهو وحزب الليكود من السُّلطة في إسرائيل، وصعود بِني جانتس لرئاسة الوزراء، وبقاء بايدن في سُدَّة الحكم في البيت الأبيض، وهذه أوضاع سياسيَّة باتت بحاجة إلى معجزة لتحقُّقها.

(1) عودة، رهام، أربعة سيناريوهات لليوم التالي في غزة، مركز كارنجي للسلام،06 شباط/فبراير 2024، متاح https://carnegieendowment.org/sada/91560.

(2) عودة، رهام، مرجع اسابق.

خاتمة

تواجُه إسرائيل العديد من التحدِّيات المتعلِّقة باستراتيجيَّةِ اليوم التالي للحرب، في ظلِّ حالة الضبابيَّة والفوضى التي تعتري الموقف الإسرائيليَّ تجاه هذه المسألة، وبروز عدَّة خلافات مع إدارة بايدن حول العديد من القضايا، أهمها قضيَّة اليوم التَّالي للحرب، وصعوبة تنفيذ رؤية إسرائيل لليوم التالي للحرب القائمة على أساس الإدارة المدنيَّة المحليَّة والاحتفاظ بالسَّيطرة الأمنيَّة.

لقد بات من حكم المؤكَّد مرور الأوضاع في قطاع غزَّة بفترة فوضى عارمة خلال المرحلة التالية للحرب، هذه الفوضى بدأت مظاهرها بالبروز بسبب الفراغ الأمنيِّ والإداريِّ الذي بدأ يظهر نتيجة انكماش سلطة حركة حماس في القطاع، وظهور عصابات للسَّلب والنهب، وقطع الطُّرق، وسرقة المساعدات والبيوت الآمنة خاصَّة في شمال القطاع، هذه الفوضى قد تعُجِّل بنشأة نظامٍ إداريٍّ ومدنيٍّ قريب من التوجُّهات الإسرائيليَّة، أو قد تسهم في دفع الجهود الدوليَّة - وخاصة الأمريكية- بعودة السُّلطة لقطاع غزة، لكن هذه العودة تتطلَّب ترك نتنياهو رئاسة الوزراء، وبقاء الديمقراطيِّين وبايدن في البيت الأبيض.